الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم : .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

شعبة : اقتصاد دولي

رقم : .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبين:

لكحل عماد

زرواق عبد الناصر

تحت عنوان:

دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

لجنة المناقشة		
الأستاذ (ة)	الجامعة	الصفة
_ د.قطوش عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	رئيسا
_ د. برو هشام	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	مشرفا ومقررا
_ د.سراي صالح	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 _ 2024 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم : .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

شعبة : اقتصاد دولي

رقم : .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبين:

لكحل عماد

زرواق عبد الناصر

تحت عنوان:

دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

لجنة المناقشة		
الأستاذ (ة)	الجامعة	الصفة
_ د.قطوش عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	رئيسا
_ د. برو هشام	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	مشرفا ومقررا
_ د.سراي صالح	جامعة محمد بوضياف _ المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 _ 2024 م

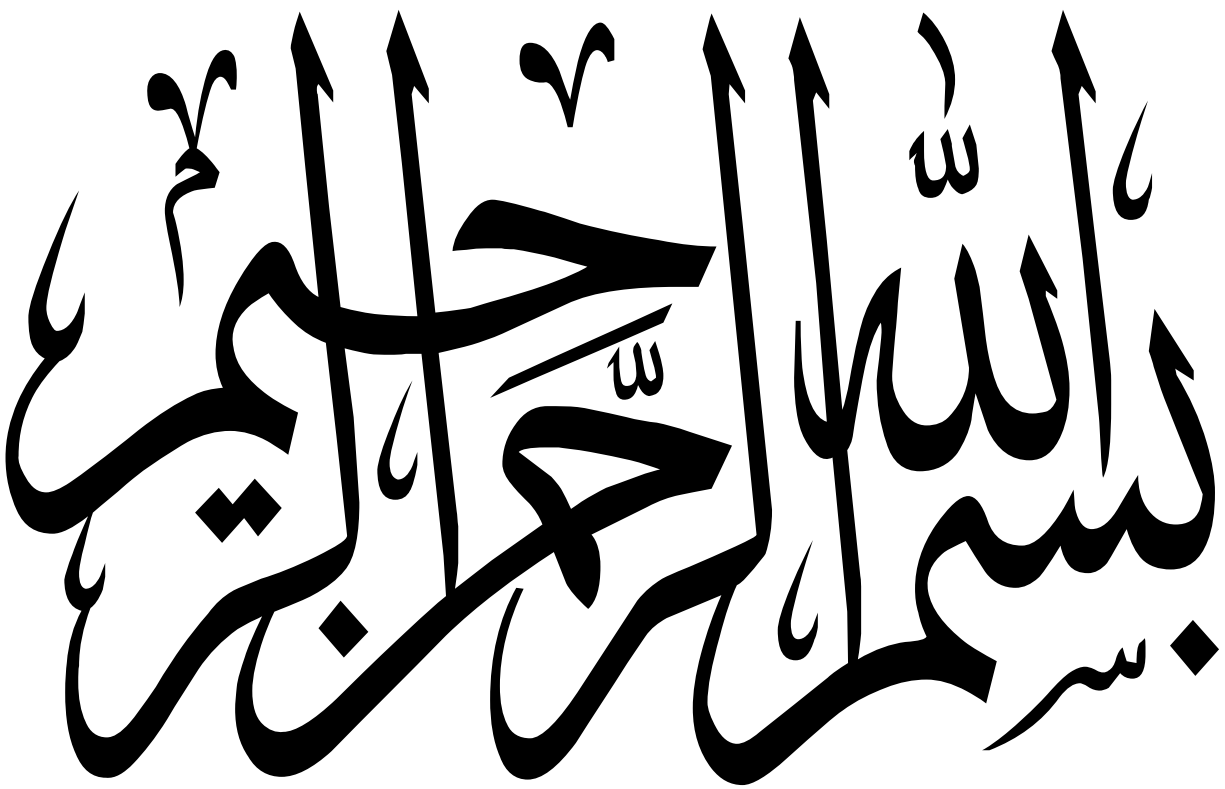
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا .

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه لمن أفادونا ولو بكلمة طيبة أستاذنا المحترم المشرف على إخراج هذا البحث لرؤية النور" الدكتور برو هشام "

الأساتذة المشرفون على عملية المناقشة

أساتذتنا في العلم والمعرفة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

الطاقم الإداري المسير لقسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة خلال إنجازنا لهذا البحث والحمد لله.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

إهداء الطالب لكحل عماد:

إلى من نزلت في حقهما آي من القرآن الكريم والدي ووالدتي

إلى زوجتي الغالية وقرة عيني

إلى عائلتي وكل أصدقائي

إلى كل من سهر معي من أجل إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى زميلي في الدراسة زرواق عبد الناصر

هداء الطالب زرواق عبد الناصر:

إلى شعاع النور ودافعي في الحياة، إلى أعظم الأمهات. . . . . أمي

إلى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي. . . . أبي

إلى زوجتي وأولادي، إخواني وأخواتي،

إلى من شاركوني دربي . . . . . أصدقائي وأحبتي

إلى زميلي في الدراسة لكحل عماد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل، وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد
النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: أرجل عماد ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207878386 ..... والصادرة بتاريخ: 2022/05/15

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 02 جوان 2024 .....

الإمضاء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: زرواق عبد الناصر ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2026478392 ..... والصادرة بتاريخ: 2018/03/07 .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 02 جوان 2024 .....

الإمضاء

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ومفوض منه - نائب الرئيس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة الدراسة

مقدمة:

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات مست الكثير من الجوانب المختلفة منذ بداية عقد التسعينيات تمثلت أساسا في إرساء بوادر العولمة من خلال فتح الأسواق، إلغاء مختلف القيود والزيادة السريعة في حجم التحركات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي أصبح من أبرز معالم أداء الاقتصاد العالمي، إضافة إلى التغيرات التي مست هيكل عوامل الإنتاج نظرا للتقدم التكنولوجي الذي تميزت به الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي كان لها دور في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ومما لا شك فيه أن المتتبع لقضايا ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية لا يخفى عليه ما واجهته الدول النامية من مشاكل الحصول على التمويل اللازم لتحقيق برامج التنمية، بعد توجه معظم هذه الدول للاقتراض وما أفرزته أزمة الديون الخارجية من آثار خاصة منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين، والتي تنامت ووصلت ذروتها في ثمانينات نفس القرن، وانطلاقا من هذه الوضعية الصعبة بدأت الدول النامية بشكل عام برامجها التنموية لأكثر من خمس عقود وهي تعلق آمالا كبيرة وأهمية متزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مكمل لتمويل برامج التنمية لديها، خاصة في ظل العقبات الكثيرة التي واجهتها غالبية الدول وفي مقدمتها عدم كفاية المدخرات المحلية لتوفير التمويل اللازم للاستثمار المحلي، حيث تحولت نظرة هذه الدول جذريا نحو الاستثمارات من كونها أداة للسيطرة والهيمنة واستنزاف الثروات إلى كونها أحد الحلول الممكنة لتجاوز مشكلاتها الداخلية وفي مقدمتها الاستثمار.

وبالرغم من الجدل الدائر حول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ورائه الشركات متعددة الجنسيات والاختلاف حول الأطراف المستفيدة منه، فلا أحد يمكنه إنكار أهميته سواء بالنسبة للدول المضيفة أو الشركات المستثمرة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من

المفروض أن تكون مصحوبة بجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية والتنظيمية، وتسهم في التقليل من البطالة، وتدعم القدرات الإنتاجية والكفاءة التصديرية للدول المضيفة، ومن ثم تحسن وتنوع مداخيلها.

والجزائر واحدة من الدول النامية التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك، حيث أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوروبية لسنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، لذلك أقبلت الجزائر ومنذ التسعينات على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي لذلك.

ومن أجل تبيان ذلك سنحاول أن نقدم دراسة وصفية حول دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يطرح معادلة صعبة وهي أن رأس المال الأجنبي يحتاج إلى مناخ يثق فيه ويطمئن في كنفه، فرأس المال الأجنبي بطبعه جبان ويتحرك ويبحث دائما عن الأمان، ولأجل ذلك كان على الجزائر توفير المناخ الاستثماري الملائم والمستقر والآمن الذي يمثل ضمانة حقيقية لهذه الاستثمارات ويوفر لها العوامل والدوافع التي تدفعها بالتحرك نحوه، وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: **إلى أي مدى أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.**

وبهدف الإحاطة والتدقيق في هذا التساؤل، سنحاول طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

-ما هي آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

-ما هي أهم الحوافز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية؟

والإجابة على هذه الأسئلة تمثل المحاور الرئيسية لدراستنا.

فرضيات الدراسة:

-الهدف الحقيقي للإصلاحات الاقتصادية هو خلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

-توفر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بيئة تشريعية ومؤسساتية مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بكل مضامينها من البرامج الإصلاحية والقوانين التشريعية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، غير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة ذو صلة بالوضع الاقتصادي للجزائر، خاصة فيما يتعلق بضرورة الخروج من بوتقة الاقتصاد الريعي متعدد الأخطار وإلزامية تنويع الاقتصاد الجزائري، على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي يعتبر من أهم الخيارات مقارنة بوسائل التمويل

الأخرى التي تتميز بالتقلب وارتفاع درجة المخاطر، بالإضافة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ أكثر من عشرية كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية.

-التعرف على أهم مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

-الوقوف على أهم الآثار المترتبة عن برامج الإصلاح الاقتصادي.

-عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

-الوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي لاستعراض الجوانب المتعلقة ببرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى تعريفهما وأشكالهما، وفي بعض الأحيان اعتمدنا المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التطرق إلى دور الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأثر ذلك على الاقتصاد، إلا أننا اخترنا دراسة رأينا انها تتوافق كثيرا مع موضوع

بحثنا وهي دراسة حمزة بن حافظ " **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 1998–2008** " **رسالة ماجستير، 2010–2011، جامعة منتوري قسنطينة،** التي كان هدفها الأساسي هو الوقوف على حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة واقعه وآفاقه من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية، ثم العقبات والآفاق الواعدة به. حيث يرى بأنه رغم جهود الجزائر في تهيئة مناخ استثماري ملائم، لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية ضعيفا مقارنة مع باقي دول العالم، الأمر الذي استوجب بذل المزيد من الجهود من أجل استقطابه وإشراكه في إحداث النمو المستهدف.

هيكل الدراسة: يتضمن هيكل الدراسة فصلين:

-**تضمن الفصل الأول:** ماهية الإصلاحات الاقتصادية، وجاء في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الإصلاحات الاقتصادية، والمبحث الثاني مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي، والمبحث الثالث آثار الإصلاحات الاقتصادية.

-**أما الفصل الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية، فقد جاء في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني دوافع ومحددات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

تقريبا لم نسجل أي صعوبات بحكم أن دراستنا اعتمدت على المنهج الوصفي فقط، دون اعتمادنا على مناهج كمية أو منهج دراسة حالة، ما عدا صعوبة كون الباحثين موظفان مما جعل من التوفيق بين البحث والعمل صعبا نوعا ما، كما أنه لا توجد مصادر كثيرة حول أهم المعطيات والبيانات الرقمية التي تخص موضوع الدراسة.

الفصل الأول

ماهية الإصلاحات الاقتصادية

تعد ظواهر النمو الاقتصادي والفقر والبطالة والمديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة من بين أهم المتغيرات التي تتأثر بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والجزائر على غرار العديد من البلدان النامية سعت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ما بعد عام2003 من خلال الاتفاقيات والبرامج المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل الاستفادة من هذه البرامج في معالجه مشاكل المديونية والفقر والبطالة وعجز الموازنة العامة[1]، ولقد قطعت أشواطا هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، فالتوجه نحو إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لم يتزعزع بفعل العشرية السوداء التي تكبدها الشعب الجزائري، حيث استطاعت أن تضمن تحولات نمط تنظيم وسير الاقتصاد فيها[2].

المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات الاقتصادية

تعد مسألة تحديد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث، وذلك لتعدد آراء ووجهات نظر الباحثين في هذا الموضوع. كما أن لتحديد المفهوم أهمية كبيرة في كونه يمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه، ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها.

فالمقصود بالإصلاح الاقتصادي في المفهوم التقليدي هو الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد، والفعالية في التسيير وطرقه، لإنتاج الخيرات المادية والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان.

1- حيدر نجم، جليل كامل غيدان: الاصلاح الاقتصادي في الجزائر (الواقع والطموح)، الموقع الالكتروني: http://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/286، على الساعة 13:40، يوم الثلاثاء 07-05-2024.

2 -بوقفصة إيمان (جامعة العربي التبسي بتبسة)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية** ISNN :2543-3911 – العدد الثالث/ مارس 2018، ص82.

ولكن في ظل التحالفات العالمية، وانهيار الكتلة الشرقية وهيمنة الكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، بدأت الدول تميل إلى تبني اقتصاد السوق كنموذج للتنمية الاقتصادية مع ظهور حاجة الكثير من الدول إلى المساعدة المالية والتقنية من المؤسسات المالية الدولية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي بها، وبدأ يظهر مفهوم واسع للإصلاح الاقتصادي والذي يعني ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، وعجزا في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة، ونسب تضخم عالية[1].

فهو "عملية متكاملة ومجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل بقصد القضاء أو التخفيف على الأقل من حدة الاختلالات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي[2].

فمفهموم الإصلاح الاقتصادي حسب رأينا إذن هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد، أساسها التكيف مع آليات السوق، الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد من خلال الانتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة غير المباشرة.

وفي هذا الصدد فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي يعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس

---

[1] –بن ذهيبة محمد، (جامعة خميس مليانة –الجزائر)، الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر، مقال منشور في **مجلة الإقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد19، العدد32، 2023، ص 19، تم الإطلاع عبر الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/publication/375414662_alaslah_alaqtsady_kalyt_ldm_altshghyl_fy_aljzayr_drast_qyasyt1990-2021، على الساعة 13:19، يوم 13–05–2024.

[2] – المرجع نفسه، ص 21.

آليات السوق الحر، وتتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام وفقا لما يعرف بالخوصصة[1].

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

أستخدمت كلمة الإصلاح الاقتصادي (Economique Réforme) وهي مفردة معاصرة في بداية الثمانينات من القرن العشرين كبديل أو كرديف عن التنمية (Dévelopement) وكان أول من استعملها كلمن صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM) في تقريرهما في أوائل الثمانينات بعد أزمة الديون الخارجية[2]، وصار هذا المصطلح يحمل منعطفا جديدا في الحياة الاقتصادية الدولية، وسرعان ما انتشر في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الإعلام والدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها.

الفرع الأول: التعريف اللغوي

هو جعل الشيء أكثر صلاحا أي التعديل بالاتجاه المرغوب فيه فإصلاح الشيء إذن جعله مناسبا ومتناسبا من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجلها عملية التعديل أو التغيير نحو الأفضل، حيث عرفت مفردة الإصلاح بأنها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج، وهي معاكسة لمفهوم الإفساد[3].

وفي القرآن الكريم ورد المفهوم بإطارين: الأول الصلاح الذي ينصرف إلى الفرد الذي يتصف بالإيمان والورع والتقوى والسلوك القويم، والإطار الثاني هو الإصلاح الذي

---

[1] – خالفي وهيبة، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013–2014، ص 81.

2–جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، المنتدى الثقافي شومان، الأردن، ماي 1996، ص 134.

3–راضية أسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، ص 04.

ينصرف إلى الجماعة أو المجتمع أو الدولة، ويعني مجموعة من القواعد الثابتة للسلوك والعلاقات بين أفراد المجتمع، استنادا إلى القيم الأخلاقية والدينية[1]، فقد قال تعالى: "وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ" (سورة هود: الآية 117).

وعلى العموم فإن كلا الإطارين مرتبطان فلا صلاح للمجتمع دون صلاح أفراده، كما أن صلاح المجتمع هو انعكاس لصلاح أفراده.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

الإصلاح الاقتصادي هو تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، ويعرف بأنه مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة[2].

ويعرف الدكتور محمد ناظم حفني الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات[3].

ويعرف صندوق النقد الدولي الإصلاح الاقتصادي على أنه: الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى وتعزيز فرص النمو

1–جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005، ص 32.

2 –المرجع نفسه، ص33.

3 –محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، 1992، ص 191.

وزيادة الكفاءات في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع والمتطابقة بما يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي العام[1].

ويتكون الإصلاح الاقتصادي من شقين من السياسات، الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمى بسياسات التثبيت، أما الشق الثاني فيوصف للاقتصاديات التي تتميز باختلال داخلي وخارجي مزمن ويسمى بسياسات التعديل الهيكلي[2].

يبدو جليا من خلال ما تمت الإشارة إليه من تعاريف للإصلاح الاقتصادي أنه عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الإختلالات القصيرة المدى، وتنتهي بسياسات التكييف لمعالجة الإختلالات العميقة في الاقتصاد، أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكلي في الاقتصاد.

يتضمن مفهوم الإصلاح الاقتصادي تحويلا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة وقد يتم هذا التحويل بصورة جزئية في سياسة معينة كالإصلاح الضريبي، أو في قطاع من القطاعات كالإصلاح التعليمي وغيره، وقد تكون في رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع[3].

إن ما يمكن قوله من كل هذا أن الإصلاح الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها دولة معينة تعاني من مجموعة من اختلالات داخلية وخارجية، مثل العجز الكبير في الميزانية العامة، وعجز في ميزان المدفوعات،

---

1 – خالفي وهيبة، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص81.

2–بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005–2006، ص 100.

3 - راضية أسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سابق، ص 05.

وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الإجراءات هو التطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تهدف إجمالا إلى تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المتمثلة في استعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة[1].

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق أهداف محددة[2]، تتمثل في الآتي:

أولا: تحقيق التوازن المالي الداخلي: من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

ثالثا: إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية، تنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة

[1] –عثماني ميرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والثاني على مناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019–2020، ص13.

2 –عزيزة بن سمية، توجه السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسة النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09–10 نوفمبر 2010، ص 05.

الاقتصاد القومي، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج، بحيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار اتباع الإقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير الموجه للخارج.

رابعا: زيادة معدل النمو الاقتصادي: من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخوصصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام، إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة[1].

وعلى الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن من بينها هدفين رئيسيين تنصب كل الجهود والاتجاهات على تحقيقهما وهما:

الأول: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، واستعادة جدارته الائتمانية.

1 –عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 43.

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان[1].

المطلب الثالث: مستويات الإصلاح الاقتصادي

يمكن التفريق بين مستويين من الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع الذي ينطلق من الاقتصاد السياسي وبالتالي فهو يهدف إلى إصلاح اقتصادي_اجتماعي، والمستوى الثاني الذي ينحصر في الإصلاح في معناه الضيق المتعلق بالسياسة الاقتصادية وفيما يلي تفصيلهما:

-**المستوى الأول:** هو مستوى الاقتصاد السياسي، أين يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع، إذ يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شاملة تستهدف تغيير أسس النظام الاقتصادي_الاجتماعي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر، وبهذا المعني من الأصح الحديث عن عملية انتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود، والحديث عن عملية انتقال يجرنا بالضرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الاجتماعي ككل مثل مسائل أنماط الإنتاج الموجود وشكلها، ومسألة طبيعة ودور الدولة، ...إلخ، ومن ثم تحليل هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن في ظلها تحقيق الانتقال إلى النظام الجديد.

-**المستوى الثاني:** وهو مستوى السياسة الاقتصادية، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الضيق وهو المعنى الشائع الآن والمقصود منه إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها، وتكمن هذه التعديلات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير على قين بعض المتغيرات

1 -ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا، 2005، ص ص 220،221.

_الأدوات للسياسة الاقتصادية لبلوغ بعض الأهداف، واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى[1].

والشيء الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو الخلط الحاصل بين هذين المستويين في معظم الدول النامية، مما أدى إلى حالة من المتاهة والضياع في الواقع الاقتصـــادي والاجتمـــاعي لهـــذه الدول.

المبحث الثاني: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي

لقد تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شانها أن تؤثر عليها خاصة لاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقد عـــرف العالم عدة أزمات هي: الأزمة المالية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط ســـنة 2014 التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن[2].

وقد اعتمدت المنظمات الدولية في إطار الإصلاحات التي فرضتها على الدول النامية، على مجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتفاعـــل مـــع بعضها في علاقات تبادلية، تستهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية. وبصفة عامة تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي حزمتين من السياسات هما:

المطلب الأول: التثبيت الاقتصادي

سياسات التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization policies) وتعرف كذلك بسياسات إدارة جانب الطلب Demand Management Polices، وتستند هذه السياســـات

1 - راضية أسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012)، مرجع سابق، ص 05.

2 -هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خـــلال الفتـــرة 2001-2019، **مجلـــة كليـــة السياســـة والإقتصاد**، العدد 05، جانفي 2020، ص ص 37،38.

التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات والتي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والتي تتطلب خفضا للطلب الكلي، كما ترتكز إجراءات صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات. ويعبر برنامج التثبيت عن سياسات التثبيت أو الاستقرار التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول الأعضاء، بغرض الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه[1]. ويمكن إبراز الأدوات المستعملة في سياسات التثبيت الاقتصادي كما يلي:

الفرع الأول: السياسات المالية: وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث بأسلوب تمويل العجز[2].

أولا: جانب الإيرادات: تتم زيادتها بواسطة:

_إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية، وتحسين مرونته وثباته وتقليل تحيزه ضد أنشطة الإنتاج والتصدير.

_فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات.

_رفع الأسعار لغالبية السلع والخدمات العامة، أهمها مواد الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية.

1 –عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص272.

2 – عثماني ميرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والثاني على مناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 22.

ثانيا: جانب النفقات: يتم خفض النفقات بواسطة:

_تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي.

_تخفيض الدعم وتحرير الأسعار من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب.

_خفض النفقات الرأسمالية وخاصة الإنفاق الاستثماري، وخفض أو إلغاء الاستثمار للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئيا أو كليا.

ثالثا: أسلوب تمويل عجز الموازنة: تهدف برامج التثبيت إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق موارد حقيقية، ويتم بإصدار أذونات على الخزانة العامة بأسعار فائدة تحدد وفقا لقواعد العرض والطلب، هي بالطبع تزيد عن الفائدة التجارية وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم[1].

الفرع الثاني: السياسة النقدية الانتمانية: وتهدف إلى التحكم في المعروض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد القومي، ذلك أن الإفراط في السيولة المحلية يؤدي إلى فائض في الطلب، الأمر الذي يحرض الضغوط التضخمية، ويتم ذلك عن طريق استعمال أدوات السياسة النقدية التالية:

أولا: تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: بحيث تزيد أسعار الفائدة الدائنة عن معدل التضخم لتشجيع الادخار وبالتالي الاستثمار، وتزيد أسعار الفائدة المدينة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك، وأساس هذه السياسة منهج " **شو مانكون** " في التحرير المالي، وتتلخص في أن تقوم المؤسسات المالية بالتوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويفترض هذا المنهج أن

1 – عثماني ميرة، المرجع نفسه، ص ص، 22،23.

مستويات الادخار ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي، وأن الادخار دالة موجبة في معدل الفائدة الحقيقي، في حين أن الاستثمار دالة سالبة في المعدل[1].

ثانيا: وضع سقوف ائتمانية: لا يجوز تعديلها خلال فترة تنفيذ برامج التثبيت وخاصة الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام للحد من السيولة المحلية، وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات استخداما لتميزها بالسهولة، خاصة في البلدان التي تتميز بأنظمة مالية بدائية وغير تنافسية.

ثالثا: وضع إجراءات لتحسين إطار السياسة النقدية: وتتضمن تفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بواسطة الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي كبديل عن التدخل الإداري للدولة، ومن هذه الأدوات نذكر:

رابعا: عمليات السوق المفتوح: وفقا لوجهته فإن الاعتماد على هذه الأداة يحقق ميزة هامة وهي تمتع البنك المركزي بمرونة كبيرة في تحديد المبالغ التي يمكن أن يسحبها من السوق أو يضعها فيه، وكذلك في الوقت الذي يمكن تحقيق ذلك فيه وهذا قد لا يتوافر في أدوات أخرى.

خامسا: الاحتياطي الإجباري: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الرفع من نسبة الاحتياطات لامتصاص العرض الزائد، والعكس في حالة رغبته إحداث توسع نقدي.

سادسا: سياسة سعر إعادة الخصم: يرفع من سعر إعادة الخصم مما يدفع بالبنوك التجارية لتحميل هذا العبء الزائد على متعامليها وهذا ما يدفعهم للإقلال من طلب الائتمان لارتفاع التكاليف فتنخفض السيولة في السوق، والعكس عند الرغبة في زيادة العرض النقدي.

1 –محمود صفوت محي الدين، القطاع المالي وأثره على التنمية، مسح نظري مع الإشارة للتجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، تحرير جودة عبد الخالق وهناء خير الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 532.

-اتخاذ إجراءات لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وإعادة هيكلة البنوك العامة في مرحلة أولى، ثم خصخصتها في المرحلة الثانية.

-تطوير الأسواق المالية وتحرير التعامل فيها فهي تعتبر حجر الزاوية في النظم الاقتصادية الحديثة خاصة، تلك التي تعتمد على اقتصاديات السوق لما تتيحه هذه الأسواق من قدرة على التمويل الذاتي والاقتراض[1].

الفرع الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة: تمثل سياسة سعر صرف العملة أهم سياسات برامج التثبيت، إذ يعتقد خبراء الصندوق أن عملات دول العالم الثالث محددة إداريا بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكييف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار[2]، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يمنع زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لارتفاع أسعار الواردات، وفي ذات الوقت زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري، ويؤدي إلى استقرار التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في الدولة ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلا للاستمرار، وهو ما يمكنها من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت[3].

1 -محمود صفوت محي الدين، القطاع المالي وأثره على التنمية، المرجع نفسه، ص 532.

2 -مانويل غيسيان، دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي، في ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1994، ص 15.

3 -صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص272.

المطلب الثاني: التكيف الهيكلي

تهدف برامج التعديل الهيكلي إلى التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة وفق اعتبارات الميزة التنافسية والكفاءة الاقتصادية، بشكل يضمن رفع كفاءة أداء الاقتصاد المعني، وزيادة التكوين الرأسمالي اللازم لتحقيق النمو المتواصل، وتنمية الصادرات، وتحسين القدرة التنافسية، وبالتالي ينصب العمل على إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، كما تشتمل برامج التعديل الهيكلي على كافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي[1]، وهي من اختصاص البنك الدولي الذي يعتمد في إعدادها على مجموعة من السياسات:

أولا: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة): لا يخفي البنك الدولي نقده للدول التي يوجد بها قطاع عام قوي، وينسب البنك الدولي إليه الدور الأساسي في التشوهات الهيكلية لدول العالم الثالث تأسيسا على الأداء الاقتصادي السيئ لشركات القطاع العام[2]، حيث يرى الصندوق أن بيع الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدة محاور هي:

-التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم بتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.

-التقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة.

-إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة في سداد جزء من ديونها وتمويل نفقات التقاعد المسبق.

1 -عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 64.

2 - صفوت عبد السلام عوض الله، المرجع السابق، ص 08.

-استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع هذه الوحدات للقطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

ثانيا: تحرير الأسعار: تهدف برامج التكيف الهيكلي إلى غزالة التشوهات السعرية في دول العالم الثالث، وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية بحيث يتم تحديد أسعار السلع والخدمات بواسطة قوى العرض والطلب.

ثالثا: تحرير التجارة الخارجية: تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج التكيف الهيكلي، فهي ضرورية لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير المنافسة، ويرى خبراء الصندوق والبنك الدوليين أن الدول الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية، كما يرى البنك الدولي أن وجود سياسات تجارية منفتحة من شأنه أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسيع الصناعي، خصوصا أن السياسات ذات التوجه الداخلي والسياسة الحمائية التي اتبعتها لسنوات طويلة قادتها إلى طريق مسدود[1].

رابعا: تشجيع الاستثمار الخاص: يمثل جذب رأس المال الخاص أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي لدول العالم الثالث في وقت يتضاءل فيه دور الدولة، وكذا تنحصر فيه القروض الخارجية، وتكاد تتلاشى المعونات الاقتصادية، ويتجه رأس المال الخاص إلى حيث توجد بيئة مناسبة للاستثمار ومعدلات عالية للربح، وبالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الخاص، وعليها من أجل ذلك اتباع الإجراءات التالية:

-إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إما كليا أو جزئيا.

1 – عثماني ميرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والثاني على مناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

-تقديم ضمانات تشجع الاستثمار لهذه الأموال.

-عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة للولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.

-إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال، منها تحويل الأرباح إلى الخارج.

-إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

إن هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني[1].

من خلال ما تم ذكره يبدو أن برامج التعديل الهيكلي لا تختلف عن برامج التثبيت في تشخيصها للمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث، حيث يعيدانها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها تلك الدول، ولتصحيح ذلك لابد من إحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات، حيث يمكن القول أن السياسات قصيرة الأجل التي تضمنتها برامج التثبيت تتكامل مع السياسات طويلة الأجل التي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي، ويرجع ذلك إلى التنسيق المنهجي بين الصندوق والبنك الدوليين لضمان عدم التعارض بين أهداف كل منهما فيما يعرف بالمشروطية المتقاطعة والتي تعني التداخل بين شروط كل من المؤسستين[2].

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي

ينتج عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل وهي الفئة التي تمثل قطاعا عريضا من المجتمع، يتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير، ولكن يجب على الدولة التي تنتهج سياسات إصلاحية أن تضمن لها إجراءات

1 -مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 48.

2 -عثماني ميرة، المرجع السابق، ص 26.

من شأنها تخفيف ذلك العبء والمساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء، ولقد حاول البنك الدولي لمدة من الزمن أن يرجع النقد الموجه لسياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تأثيرها الاجتماعي، مما دفع الدول المتبعة لهذه السياسات إلى اتخاذ إجراءات من شأنها القضاء على تلك الآثار، ولكنها لم تكن سوى مسكنات قصيرة المدى مما أدى إلى المطالبة بجعل الإجراءات الإصلاحية أكثر فعالية من الناحية الاجتماعية لإزالة آثارها الضارة[1].

وهو ما لخصته ***كريستين لاجارد** قائلة: «من الواضح أن الإنفاق العام الاجتماعي ليس مجرد بند من بنود المصروفات، إنما هو الطريقة الأكثر حكمة للاستثمار في رفاهية المجتمع وضمان الازدهار للجميع»، وبالتالي يجب أن يتبوأ مكانته الصحيحة في صلب المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية، وأكدته دراسات الصندوق عن نفس الموضوع، والتي خلصت إلى أن صلابة الاقتصاد واستدامة النمو تقتضيان أن يكون نموا احتوائيا يضمن المزيد من الإنفاق الاجتماعي، باعتباره ضرورة أساسية للاستقرار الاجتماعي والسياسي ويضمن التأييد الشعبي للسياسات الإصلاحية الداعمة للنمو[2].

المبحث الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الأول: آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفقر وتوزيع الدخل

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة، بالتوسيع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى ظاهرة العالمية

1 –جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، المنتدى الثقافي شومان، الأردن، ماي 1996، ص 35.

*كريستين لاجارد مديرة سابقة لصندوق النقد الدولي.

2 –عبد الفتاح الجبالي، البعد الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي، 09 أوت 2023، تم الإطلاع على المقال يوم 10 ماي 2024 على الساعة 18:06، على الموقع الإلكتروني https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/909885.aspx

بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذا الأفراد مع مراعاة النسبية[1].

والجزائر باعتبارها دولة نامية فقد تعرضت في نهاية الثمانينات لجملة من الصدمات الداخلية والخارجية، انعكست بحدة على مستوى معيشة السكان وتوسعت معها ظاهرة الفقر، فكانت الإصلاحات الاقتصادية طريقا في سبيل الخروج من هذه الصدمات. لذلك عملت السلطة على وضع جملة من الإستراتيجيات والسياسات لعلها تتمكن من القضاء النهائي عليها أو الإقلال منها[2].

الفرع الأول: تعريف الفقر

يعرف الفقر حسب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإنسانية والاجتماعية والثقافية على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية اللازمة للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

أما خط الفقر أو عتبة الفقر فهو المستوى الأدنى من الفقر الذي يحتاجه الفرد ليتمكن من توفير مستوى معيشة في بلد ما. وعادة ما يتم تحديد خط الفقر بالعثور على التكلفة

1 – صدوقي يسمينة (جامعة سطيف2)، بلاهدة مديحة (جامعة التكوين المتواصل بوزريعة)، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–31(2)**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص213.

2 –المرجع نفسه، ص 213.

3 –سيد البواب، برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محاورها وتحليلها وتأثيرها، دار البيان، مصر، ط2، 2002، ص11.

الإجمالية لجميع الموارد الضرورية الذي يستهلكه الفرد البالغ في سنة واحدة[1]، كما انه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه[2].

ولما كان الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإنه من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بدرجة أولى في معظم المحاولات التي تسير في اتجاه قياس ظاهرة الفقر، ووفقا لذلك هناك ثلاث مناهج لقياس ظاهرة الفقر هي:

-المنهج الأول يعتمد على تحديد الاستهلاك مع سلع محددة.

-المنهج الثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة).

-المنهج الثالث يعتمد على مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى[3].

الفرع الثاني: الفقر وتوزيع الدخل

لقد ازدادت الهوة اتساعا بين المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي بين أفراد المجتمع وحتى بين دولة وأخرى، وهي الحالة التي تشهدها بلدان الوطن العربي على غرار دول العالم، فمازال الفرد في الوطن العربي يتحصل على دولار واحد لليوم للعيش. وللنهوض بالوضعية الاجتماعية للفرد وذوي المداخيل الضعيفة يجب إحداث تغييرات سياسية واجتماعية وجذرية، عن إعادة توزيع الدخل يعد عاملا أساسيا لتحقيق التنمية ونجاحها.

إن الفجوة في توزيع الدخل في الجزائر فجوة عميقة، بالرغم من التحسن الذي لوحظ على المستوى العام لدخل الفرد، إلا أن هذا التحسن لم يتجسد على واقع حياة الفرد[1].

1 – المرجع السابق، ص11.

2 –صدوقي يسمينة، بلاهدة مديحة، المرجع السابق، ص217.

3 – المرجع نفسه، ص ص 217، 218.

الفرع الثالث: واقع ظاهرة الفقر في الجزائر

الفقر ظاهرة سلبية تصيب البناء الاجتماعي وتتضمن أبعادا وجوانب متعددة. ذلك أنه حين نريد الكتابة في الفقر نجد أنفسنا ملزمين على الكتابة في الاقتصاد، والناتج المحلي، والسكان، والبطالة، والعمالة، والموازنة العامة. وقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة في الوقت الراهن باعتبارها قضية عالمية وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية والتي من بينها الجزائر، التي مازالت تتخبط في براثين الفقر. وقد قامت الدول العربية بوضع خطة للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030، وقد أكد القادة العرب في قمة كل من: شرم الشيخ 2015، نواكشوط 2016، وعمان 2017، على المضي قدما لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة[2].

والجزائر واحدة من الدول التي لازالت ظاهرة الفقر فيها تنخر عظم المجتمع وتقطع أوصاله، حيث زادت حدة الفقر بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع جراء التقلبات في أسعار النفط مما أثر على القدرة بصفة عامة، وعليه لازالت الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل مكافحة للفقر حسب تصريحات المنظمات الدولية غير الحكومية[3].

عاشت الجزائر أزمة مالية نتيجة تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة واحتياطات الصرف مما تبعه اختلال كبير في

---

1 –أم الخير السوفي(جامعة الجزائر2)، السياسات الاقتصادية والإجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد02، العدد03، سبتمبر 2020، تاريخ النشر للمقال 30–09–2020 ،ص111.

2 –أم الخير السوفي، المرجع نفسه، ص 115.

3 –حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014، ص 17.

التوازنات الاقتصادية[1]، وهو ما ساهم في الإفقار الاجتماعي عن طريق انتشار الفقر المدقع بين فئات المجتمع بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، إلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية ثبات مداخيل الفئة المتوسطة.

لقد أدت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري إلى ظهور العمل غير الرسمي والذي يصعب رصده وحصره والذي نجده في المنازل والشوارع والمناطق العامة. حيث أثبتت بعض الدراسات أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل زادت من حجم العائلات الفقيرة[2].

كانت هشاشة الاقتصاد الوطني من أهم العوامل التي ساهمت في ظهور مشكلة الفقر وتعاظمها إلى جانب مشكلة البطالة، وما زاد الوضع تأزما سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني بالرغم من أن القطاع الخاص يعد مخرجا من براثين الفقر من خلال توفير مناصب الشغل وإحداث المشاريع التنموية التي توفر الخدمات الأساسية للطبقة الفقيرة[3].

وعلى إثر هذه الظروف التي تعيشها الجزائر باشرت بوضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق عدة مؤسسات وأجهزة لمكافحة الفقر، والبرامج التنموية للتحكم في هذه المعضلة إلا أنها بقيت تعاني ويلات الفقر وانتشاره، إلا أن ذلك لا ينفي رصد عدة آثار إيجابية تشير إلى تحسين مستوى التنمية بالمجتمع والنهوض بالفئات المهمشة.

1 –سامية زبوج، الفقر في المجتمع الجزائري، قراءة تحليلية للأوضاع، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، المجلد 9، العدد 1، جويلية 2019، ص 70.

2 –حاج قويدر قورين، المرجع السابق، ص 19.

3 –أم الخير السوفي، ص 116.

الفرع الرابع: السياسات الاقتصادية المتخذة لمكافحة الفقر في الجزائر

تعتبر مواجهة مشكلة الفقر من بين أهم التحديات التي نالت الاهتمام والدراسة في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد قامت الحكومة الجزائرية بوضع جملة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية قصد التقليل من آثار الفقر بالمجتمع، فالسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة لتوجيه النشاط من توزيع الدخل والثروات، وسوء إدارة الموارد، ...، كل هذا قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وتزداد احتمالات ظهوره. وما يهمنا من كل هذا هو ما تعلق بالجانب الاقتصادي.

انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الإنعاش الاقتصادي بهدف تثبيت معالم الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية تماشيا مع التحولات العالمية، من خلال توزيع الثروة على مناطق الوطن، دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام بالصحة والموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، تنويع الاستثمارات والتنمية المستدامة[1]. ومن بين أهم برامج مكافحة الفقر، برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، والبرنامج الإنعاشي للفترة 2011-2015، وفق المخطط التالي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): لقد عمدت الجزائر من 2001 إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة 2001-2004، حيث أطلق عليه اسم "مخطط الإنعاش الاقتصادي " وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أفريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدر بـ 525 مليار دينار

[1] -لخضر مرغاد وفطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 13، جوان 2013، ص 173.

(7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصحح المبلغ ويصبح 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا[1].

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كبرنامج مكمل للبرنامج السابق بعدما رأت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة، ويهدف هذا المخطط إلى دعم عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني، وجاء هذا البرنامج كنتيجة لحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي بلغ 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، من أجل تغطية الفترة المقبلة 2005-2009[2].

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول (2010-2014): يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن البرنامج الخماسي الذي يضمن إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات منذ سنة 2001 عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء، وبلغ إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة 17500 مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لازالت قيد الإنجاز[3].

---

[1] -بن ذهبية محمد، الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية من (1990-20021)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 19، العدد 32، مقال منشور بتاريخ 11-06-2023، تم الاطلاع يوم 17-05-2024 على الساعة 08:12، ص 27، الموقع الإلكتروني:

https://www.researchgate.net/publication/375414662_alaslah_alaqtsady_kalyt_ldm_altshghyl_fy_aljzayr_drast_qyasyt_1990.2021_Economic_reform_as_a_mechanism_to_support_employment_in_Algeria_Analytical_study_for_the_period_1990-2021

[2] – جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية، 1998-2015، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، المجلد رقم 03، العدد 02، 2019، ص 20.

3 –المرجع نفسه، ص 22.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني (2015-2019): يندرج ضمن البرنامج الخماسي الرابع الذي سعت السلطات من خلاله إلى مواصلة عملية الإعمار الوطني التي انطلقت في تحقيقها من خلال برنامج توطيد النمو الأول.

خامسا: النموذج الاقتصادي الجديد (2020-2024): يندرج ضمن البرنامج الخماسي الأول الذي سعت السلطات من خلاله إلى إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2020-2024.

كانت سياسة التكييف والتصحيح الهيكلي من بين السياسات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد فرضها من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي، حيث تحول دور الحكومة إلى دور تصحيحي يرتكز على تحرير الاقتصاد وإصلاح القطاع العام، وسياسات اقتصاد كلية استقرارية وبالرغم من الإيجابيات التي حققها التصحيح الهيكلي على المستوى الكلي إلا أنها زادت من أعداد الفقراء في العالم ودول العالم الثالث على وجه الخصوص، فنجده يسهم بصورة كبيرة في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات البلدان النامية، وتبقى نتائج التصحيح الهيكلي لا تظهر إلا على المدى الطويل.

والجزائر واحدة من الدول التي تفطنت للانتشار الرهيب للفقر الذي بات يهدد مختلف شرائح المجتمع دون استثناء، إلا أن السياسات المتخذة لمكافحة الفقر لم تكن كافية للتخفيف من حدة هذه المعضلة وهو ما استدعى وضع الاستراتيجيات التي تزاوج بين الخطط الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الدائمة والفعالة التي تحقق الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وعليه وجب التركيز على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي تصاحبه سياسة توزيعية تنصف الفقراء وتهتم بالمهمشين وتخلق مناصب شغل فعالة وناجحة[1].

1 – أم الخير السوفي، مرجع سابق، ص 119.

المطلب الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

إن فهم النمو الاقتصادي وتطوره هو أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء، وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، موازاة مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى، كما تسعى السياسات الاقتصادية المختلفة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وهو لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، مما يعني أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن النمو السكاني بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد غلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني[1].

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

كما يعرف بأنه "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة".

[1] –عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2003، ص ص 51–53.

ويعرف أيضا بأنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"

وعلى العموم يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، ومن كل هذه التعاريف يمكننا أن نستخلص الخصائص التالية:

-يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

-يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية (الزيادة النقدية مع عزل أثر معدل التضخم).

-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب[1].

-النمو الاقتصادي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة، بحيث تكون أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي: تصنف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

أولا: النمو العابر: هو عابر وغير مستمر، يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

[1] -أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية، الأردن، 2013، ص 63.

ثانيا: النمو المخطط: ينتج عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناء على خطة شاملة ويهدف إلى الاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ.

ثالثا: النمو الواسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

رابعا: النمو المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف ليبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[1].

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تعمل على إحداث النمو، ومن أهمها:

أولا: رأس المال المادي: رأس المال المادي لأي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن كل ما تملكه الدولة من مبان ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن. والاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات في رأس المال في نهاية العام وبدايته، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

والتأثير الإيجابي لرأس المال أو الاستثمار (أي زيادة معدل النمو الاقتصادي) يأتي من منطلق انه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار زادت الطاقة الإنتاجية، وكلما زاد

[1] –أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية، الأردن، 2013، ص 65.

الإنتاج زادت إمكانية الاستفادة منه، مما يؤدي إلى زيادة التخطيط، ما يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.

ثانيا: رأس المال البشري: يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، حيث أنه لا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا: التقدم التكنولوجي: من أسباب النمو الاقتصادي التقدم التقني المرتبط بالتكنولوجيا، وهو نتاج مجموعة من التدابير الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، ويتمثل التقدم التقني في التغييرات ذات الطابع التكنولوجي في طرق الإنتاج. كما أن للتقدم التكنولوجي تأثير على سياسة الحكومة، ففي بعض الصناعات أدت الاختراعات إلى تشجيع قيام شركات المساهمة الاحتكارية لذلك اضطرت الحكومات إلى وضع النظم المقيدة واللوائح المحددة لهذه الاحتكارات كما هو الحال في المرافق العامة[2].

1 –عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية _تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 468–470.

2 –صلاح الشناوي، إدارة الإنتاج والتطور التكنولوجي، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 19.

الفرع الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي

لقد أجريت العديد من الأبحاث والدراسات حول آثار ونتائج البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة في إطار ما يعرف بالإصلاح الإقتصادي على النمو الاقتصـــادي، حيـــث بينت نتائج وآثار تتمثل في:

_القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرامج المسطرة بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

_تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري الذي ســـاهم فـــي عرقلـــة تطور القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للمطلب الكلي المتزايد.

_إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرامج الإصلاح قللت من فعاليتها باعتبار أن تعدد الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعاليتها.

_إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيـــق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقـــر يتطلـــب مـــن الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية علـــى مجموعـــة مـــن السياســـات والبرامج الخاصة بكل هدف.

_تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذه البرامج، حيث أن الزيـــادة فـــي الإنفـــاق الحكومي المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بـــنقص الكفـــاءة والفعاليـــة للقطاع الصناعي ودعم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية ســـيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

_حقق القطاع الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة.

بالرغم من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في أواخر الثمانينات، إلا أن النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة كان لا يزال أقل من الإمكانيات المتوفرة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبة 0.7- %، واستمر على هذا الحال إلى غاية 1994، ثم ارتفع إلى نسبة 3.2% في سنة 1999، في حين بلغ 3.6% سنة 2010 بعدما عرف ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة (2000-2009)، وهذا راجع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي التي عزمت الحكومة على تطبيقها مما أسهم إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال: إنعاش الاقتصاد، إنشاء مناصب الشغل المختلفة (ANGEM,ANDI,CNAC,ANSEJ)، وارتفاع أسعار البترول.

وتبين حصيلة برامج الإنعاش في نهايتها بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، كما أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل تقدما وهذا بفضل البنية التحتية المتمثلة أساسا في قطاعي البناء والأشغال العمومية.

يمكن القول من كل هذا أن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة كانت ترمي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تحمل آثارا واضحة على الإطار الاقتصادي الكلي والتوازنات المالية، وبالتالي تحقيق نسب عالية في المؤشرات الاقتصادية الكبرى[1].

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل

إن الفترة السابقة لأزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 بالجزائر تميزت بتوسع الإنفاق الاستثماري في مختلف القطاعات، وكان للعائدات البترولية دورا هاما في ذلك، كما

[1] -عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراسة قياسية للفترة(1980-2010)، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 02، العدد 28، 2013، ص ص 98-99.

أن النمو الذي عرفه القطاع العام وبروز شركات ومؤسسات عمومية ضخمة سمح بخلق فرص للعمل، إذ أن المؤسسات كان يرجى منها دورا اجتماعيا وليس اقتصاديا.

إن إنهاء السياسة السابقة بسبب الأزمة البترولية والتهيؤ للدخول إلى اقتصاد السوق جعل الدولة مجبرة على التخفيف من أعبائها، ولقد مس هذا الإجراء قطاع التشغيل بصورة مباشرة وذلك بقيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مع الهيئات المالية الدولية[1].

الفرع الأول: الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر

إذا كان ارتفاع الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات استطاع أن يغطي في سنوات السبعينيات الضعف البنيوي الإنتاجي وحاول بطريقة معينة تسيير التناقضات الاجتماعية، فإن انخفاضها المفاجئ في سنوات الثمانينات جمع أغلب شروط أزمة اجتماعية واسعة النطاق وأولها تلك التي مست سوق الشغل، مما دفع بالجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها أثر كبير على التشغيل والبطالة.

ويمكن تقسيم تطور الفئة المشتغلة بالجزائر خلال الفترة 1986-2013 إلى فترتين هما:

أولا: الفترة الأولى (1986-2000): تميز تطور التشغيل خلال هذه الفترة بجملة من العوامل تظافرت مع عناصر الظرف الخارجي (الصدمة البترولية) التي أدت إلى نزول ساحق للموارد المالية وعوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية، والتي تمثلت في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية كإصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسة العمومية، وخلال هذه الفترة أدى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض النمو الاقتصادي إلى أضعف المستويات

[1] -لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر _دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 80.

0.7% عام 1987، و –1% عام 1988 وبالتالي انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل التي تم خلقها من 125000 منصب عام 1985 إلى 74000 منصب عام 1986، ثم 64000 منصب عام 1987[1]، ومع الانتقال التدريجي للجزائر إلى اقتصاد السوق كانت أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية سلبية للغاية كثقل الديون الخارجية التي انتقلت من 18.8 مليار دولار عام 1981 إلى 28.5 مليار دولار عام 1991، لتبلغ أقصاها على التوالي أعوام 1995–1996–1997–1998 بـ: 32.5–33.2–31.7–30.7 مليار دولار، إضافة إلى تدهور سعر صرف الدينار الجزائري وتسريح العمال من المؤسسات نتيجة برنامج التعديل الهيكلي، حيث لم يراعى في هذا البرنامج الجانب الاجتماعي الذي يعطي السكان النشطين حقهم في التشغيل حيث انخفض معدل التشغيل من 91.9%عام 1989 إلى 76.2% عام 1992، ثم 71.9% عام 1995، ثم 71.11% عام 2000، وبالتالي تعتبر هذه المرحلة أسوأ المراحل التي عرفتها الجزائر في ميدان التشغيل[2].

ثانيا: الفترة الثانية (2001–2013): تميزت هذه الفترة بارتفاع الجباية البترولية نتيجة الارتفاع الذي لم يشهد له مثيل في أسعار النفط حيث بلغ 24.85 دولار للبرميل عام 2001 بعدما كان سعره 12.94 عام 1998 ثم 38.66 دولار عام 2004، إضافة إلى انخفاض الديون الخارجية للجزائر من 30.7 مليار دولار عام 1998 إلى 22.5 مليار دولار عام 2001، و 21.82 مليار دولار عام 2004، كما ارتفع الميزان التجاري من 0.1– مليار دولار عام 1998 إلى 10.4 مليار دولار عام 2001، ثم 14.27 مليار دولار عام 2004، الأمر الذي جعل الدولة تسلك سياسة توسعية في الاستثمارات العمومية من خلال الإنفاق العمومي المتزايد في الفترة (2001–2004) في إطار برنامج الإنعاش الاقتصاديين حيث خصصت الجزائر اعتمادات مالية لقطاع التشغيل، وهو ما عدد السكان المشتغلين يرتفع من

[1] –المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل في الجزائر**، 2002، ص 52.

2 – لموتي محمد، المرجع السابق، ص 82.

71.11% أي 6179992 شخص عام 2000 إلى 82.3% أي 7798412 شخص عام 2004.

وتتمة لأهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي وضعت الجزائر برنامجا تكميليا لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بسبب البحبوحة المالية التي بقيت عليها الجزائر نظرا لمواصلة ارتفاع أسعار النفط، هذا البرنامج الذي وضعته الدولة خصص لدعم النمو في مجالات التنمية المحلية والتشغيل لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، مما أدى إلى خلق مناصب الشغل، فارتفع عدد المشتغلين من 8044220 شخص أي ما يعادل 84.7% من الفئة النشطة عام 2005 إلى 10544000 شخص أي 89.8% من الفئة النشيطة عام 2009.

ونظرا لمواصلة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات خيالية فاقت 100 دولار للبرميل وانخفاض المديونية الخارجية فقد واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى خلق مناصب إضافية للشغل[1].

الفرع الثاني: أهم برامج التشغيل في الجزائر

أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة ومتنوعة لمواجهة الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى، ومن اجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج ووكالات لدعم تشغيل الشباب أهمها: جهاز الإدماج المهني للشباب، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغر، أجهزة إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فهل يا ترى كان لتطبيق هذه البرامج نتائج إيجابية على مستوى خلق مناصب شغل جديدة؟

1 لموتي محمد، المرجع نفسه، ص 83.

أولا: برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP:

في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين والذين دخلوا سوق العمل، ويشمل: عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP) وتخص طلبة التعليم المتوسط المتحصلين على شهادات التكوين والتعليم المهنيين، وعقود التكوين والإدماج الموجهة للفئات غير المؤهلة (CFI)، ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والمديريات الولائية[1].

ثانيا: البرامج المسيرة من قبل الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS: وتتمثل في:

01.التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG): جاء هذا البرنامج في إطار الشبكة الاجتماعية الذي يهدف إلى محاربة كل أشكال التهميش والإقصاء الإجتماعيين، وهو يهدف إلى مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تزامن إنشاء هذا البرنامج مع انطلاق مخطط التعديل الهيكلي سنة 1994.

02.المنحة الجزافية للتضامن (AFS): برنامج موجه للأشخاص عديمي الدخل وغير القادرين على العمل، وغير المستفيدين من أي برامج أخرى.

03.برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة الجزائر البيضاء (ALGERIE BLANCHE): يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب الذين لا يتوفرون على تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، حيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل، وكذا يهدف إلى تكوين أشخاص ليصبحوا مقاولين في المستقبل.

[1] –وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مارس 2008، ص ص6–7.

04.برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستغلال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، وهو شبيه بالبرنامج السابق ويختلف عنه فقط في الميزانية ومدة الإنجاز.

05.برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسييره، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخصص هذا البرنامج لمكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين الباحثين عن منصب شغل لأول مرة[1].

06.مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية (تشغيل الشباب ESIL): منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين 03 و 12 شهرا، وتتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب، ويسير بالتنسيق مع وكالة التنمية الاجتماعية ومديرية التشغيل.

ثالثا: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات: وتتمثل فيما يلي:

01.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): تم استحداث الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وذلك بإنشاء

[1] –المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص93.

هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

02.البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، التي تهدف إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي.

03.جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ): تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997 والهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي التي كلفت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز.

04.أجهزة إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقين الذين تتراوح أعمارهم بين 35–50 سنة، وتلخص أهم إجراءاته في:

_**الإجراءات غير الفعالة:** وتضم دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.

_**الإجراءات الفعالة:** وتضم نشاطات للمساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحر والتي انطلق نشاطها في سنة 1998.

05.جهاز تسيير القرض المصغر (ANGEM): هو آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي، يشكل أحد الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة

البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، خاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي[1]. كان العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2012 يقدر بـ 677412 وظيفة.

06.تجربة صندوق الزكاة: تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية القاعدية، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي[2]، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها[3]، ومن أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات يعرف بالقرض الحسن.

1 –مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15–16 نوفمبر 2011، ص 11.

2 –المرسوم التنفيذي رقم 05–472 المؤرخ في 05 شوال 1426 هـ الموافق لـ 07 نوفمبر 2005، يعدل ويتمم المرسوم رقم 2000–146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق لـ 28 يونيو 2000.

3 –دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010–2011، ص 114.

خلاصة الفصل:

لقد مرت الجزائر بمرحلة عويصة جدا وهي مرحلية التسعينات وما حملته من تصعيد في المجال الأمني وحتى على مستوى الاستقرار السياسي، إلا أنها وعلى غرار باقي الـــدول تسعى دائما إلى تحقيق الرفاهية والتطور الاقتصادي، فقد عمدت في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي إلى سن تشريعات وقوانين تضمن تسريع عمليات وإجراءات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر، من خلال الضمانات الممنوحة له، وهذا كله يثبت نية الجزائر في إحداث القطيعـــة مع التصور الذي كان يرفض كل السياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

لقد كان من أبرز مظاهر التحول الاقتصادي في الجزائر هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بهدف تشجيع وضمان الاستثمار وبغية تفادي الازدواج الضريبي، كما قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وسنتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفصل الثاني للدراسة ضمن ثلاثة مباحث: يتضمن المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني دوافع ومحددات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فسنبين من خلاله واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

1 –بن خليف طارق، الطالب. مبخوتي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2015، ص 65.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام. هذا، وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشاريع جديدة في العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة، أو من خلال إعادة شراء الأصول بشكل كلي أو جزئي لبعض الشركات القائمة في الدولة المستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين والمفكرين ومختلف المدارس في تحديد أبعاده، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية المترتبة عن قياس تدفقاته[2].

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: التعريف اللغوي

تستخدم كلمة الاستثمار لغويا وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[3].

كما يعني الاستثمار في الاصطلاح اللغوي توظيف رأس المال وتشغيله في أي مشروع قصد تحقيق عائد لهذا التوظيف، وبذلك ينمو المال ويزداد مع الزمن[1].

---

1 –محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، كريم زايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (41) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2022، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص04.

2 –حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومناجمنت، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية والدولية، 2010–2011، ص 88.

3 –معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، المجلد 28، العدد 02، 2014م_1435هـ)، ص104.

كما يعرف الاستثمار في اللغة عن كونه طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما نجم أو تولد عنه وبمعنى آخر ثمر الرجل ماله أي أحسن استخدامه وتوظيفه أي نماه[2].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لم تلق اتفاقا سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، إلا أن جميعها بلورت مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها أو على أساسها يصبح الاستثمار عبارة عن استثمار أجنبي مباشر، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

_يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "التدفقات المالية الاستثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته حوالي 10 بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10 بالمائة من القوة التصويتية"[3].

كما يعرف بأنه "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات"[4].

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة إذن هي توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، وعادة ما يكون أجل الاستثمار طويلا ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة، ويتم تمويل تلك الاستثمارات

---

1 –عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 18.

2 –محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، ط01، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2009، ص 02.

3 –صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، 2009.

4 –حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 03.

الأجنبية من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي ويتخذ نمط التمويل بالملكية المديونية وبصيغ متعددة، أما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعدية القومية، وبهذا فإن المستثمر الأجنبي يعرف بأنه الشخص الذي يصنع الاستثمارات الأجنبية، ويكون إما شخصا طبيعيا أو معنويا ويمثل أعمال، شركة أو مؤسسة، وربما يكون المستثمر دولة من مجموعة دول، إلا أن الغالب تكون الشركات المتعدية القومية هي المصدر الأكبر لتلك الاستثمارات[1].

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي

يتميز الاستثمار الأجنبي بالعديد من الخصائص نذكر منها (على سبيل الذكر لا الحصر):

-الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث أن المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة.

-للاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وتسيير الإدارة، والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة[2].

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تُحقق نتيجة لتواجده.

---

1 -موفق أحمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010، العراق، ص 140.

2 -حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية; الاستثمار الأجنبي المباشر، النشاط الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 214.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم الوسائل لخلق مناصب الشغل، فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والعمالة تتسم بالتعقيد، حيث أن قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل تتوقف على مضمون هذا الاستثمار. فخلق مناصب العمل يكون أكبر في حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة منه في حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، والشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما[1].

-يقوم الاستثمار الأجنبي بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يكون في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي شكلا بديلا للمديونية، إذ لا تترتب أي التزامات بالدفع على عاتق الدولة، كما يتميز عن كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية -التي أصبحت شديدة المشروطية- في أن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[2].

-الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة، وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية، كما أن هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي والعمالة المحلية بدرجات مختلفة وما ينجم عن ذلك من فوائد[3].

---

1 -قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص ص 252-253.

2 -حسني مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 08، العدد 01، 2000، ص 07.

3 -منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 97.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي

من الطبيعي أن لكل من المستثمر والبلد المضيف عدد من الأهداف والدوافع التي تجعل كلا منهما يسعى إلى العمل مع الطرف الآخر لتحقيقها من أجل الحصول على مصالحه، حيث أن البلد المضيف عادة ما يقوم بالعديد من الإجراءات الإدارية منها والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار، وفيما يلي بيان لأبرز الأهداف:

أولا: أهداف المستثمر[1]: تتمثل أهداف المستثمر في:

-الحصول على المواد الخام من الدول التي يستثمر فيها لأجل استخدامها.

-الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها.

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

-الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية تتمثل في الأيدي العاملة، حيث أن كلفتها عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي تعد هذه الجوانب عاملا مشجعا آخر أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر لتحقيقه.

-تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

-سهولة قيام الشكات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج، وانخفاض الأسعار، وأنواع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال.

1 – موفق أحمد، حلا سامي خضير، مرجع سابق، ص ص 141–142.

-تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر، إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

-تجنب المخاطر المختلفة وخاصة المخاطر السياسية للدولة الأم.

-إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وزيادة مديونيتها والفقر والبطالة وجميع المشاكل الاقتصادية[1].

ثانيا: أهداف الدولة المضيفة[2]: تكمن أبرز أهداف الدولة المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية على أرضها فيما يلي:

-الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

-تحقق الدولة المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها محاولة منها القضاء على أو التخفيف من مشاكل البطالة ومحدودية فرص العمل، وذلك بتشغيل أكبر عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

-بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها، وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس، إذ تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات أغلب المشروعات داخل البلد بل تصديرها.

-التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي تستبدل السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

1 – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 93.

2 – موفق أحمد، حلا سامي خضير، المرجع السابق، ص 142.

-تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتطورة.

-محاولة الدول المضيفة الدخول إلى أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي (تطوير الحركة التجارية).

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

عند تتبع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها خاصة ما تعلق بالاستقرار السياسي، وتكون في الجزء الأكبر منها أموالا خاصة[1]، ومن بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بأشكال متفاوتة، ومن أبرزها:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط، ويتم في شكل مشروعات اقتصادية، وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية. وتفضل الشركات الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، لكن في بعض الحالات تتطلب الضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية[2].

1 -منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 100.

2 -جمعة محمد عامر، سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص ص 9-11.

الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني قد يكون قطاعا خاصا أو عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا تأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة أو معرفة أو عمل تكنولوجي، أو تقديم معلومات، أو تقديم السوق[1].

ولهذا الشكل مزايا وعيوب نذكر منها:

أولا: بالنسبة للدول المضيفة: من حيث المزايا يمكن القول بأن:

-الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى (طبعا إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته).

-تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، ...الخ.

-تنمية الملكية الوطنية وخلق فئات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل.

-تنمية قدرات المدراء المحليين وخلق علاقات تكامل اقتصادية وخدماتية مختلفة بالدول المضيفة.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمار فتكمن في[2]:

-حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

-إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

1 – عبد المجيد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 184.

2 – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 94.

-إن تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني على الاستعداد الجيد والقدرة الفنية والإدارية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك، ونظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي ذلك إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة (التوظيف، التجديد التكنولوجي، إشباع حاجة السوق المحلي، تدفق العملات الأجنبية)

ثانيا: بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات: إن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يقوم بإدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة، وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدان أجنبية متعددة، إلا أن خطط عملها وسياساتها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلى دول أخرى هي الدول المضيفة[1]، وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستحوذ سنويا على نصيب الأسد من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من حيث المزايا يمكن القول[2]:

-يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركات بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض مجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة والبترول، ... الخ.

1 -سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة حسب نموذج الجاذبية-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2015-2016، ص 29.

2 - حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 95.

-يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

-الاستثمار المشترك يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية امام الطرف الأجنبي، خاصة إذا كلن الطرف الوطني يعد الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

-الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر.

-الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للشركة الأم.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمار فتكمن في[1]:

-احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار.

-قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

1 – حمزة بن حافظ، المرجع نفسه، ص ص 95-96.

-عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع قيودا أو شروطا صارمة على التوظيف والتقدير على تحويل الأرباح الخاصة للطرف الأجنبي على الدولة الأم، إضافة إلى أن الاستثمار المشترك يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة. إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا، بل ترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية[1]. ولهذا الشكل كغيره من أشكال الاستثمار الأجنبي مزايا وعيوب كالآتي:

أولا: بالنسبة للدول المضيفة: تتمثل المزايا في تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وإشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض في التصدير وتقليل الواردات، بسبب زيادة حجم تدفقات النقد أو رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة (طبعا في حالة التنظيم المحكم للاستثمار).

1 -بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، العدد 21، جوان 2014، ص ص 84-85.

أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة وخاصة النائية منها تخشى من أخطار الاحتكار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ثانيا: بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات: من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق لهذه الشركات:

-حصولها على الحرية الكاملة من حيث إدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

-توقع أرباح كبيرة بسبب انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بمختلف أنواعها.

-إمكانية التغلب على المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي بسبب التملك المطلق للمشروع الاستثماري.

-حصول هذه الشركات على ثقة الجمهور في حال قدرتها على بناء صورة ذهنية جيدة لديهم، مما يتيح لها فرصة تسهيل تنفيذ جميع سياساتها المتعلقة بالتسيير والإنتاج.

أما عن عيوب هذا الشكل من الاستثمار فيمكن القول بأن الأخطار غير التجارية مثل: التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة بهذه الدول.

الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة، وتعتبر المناطق الجمركية امتداد للخارج فهي معزولة لاعتبار جمركي، كما أن الاستثمارات تكون غير خاضعة لقوانين الدولة المضيفة، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية،

وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية المشتركة، ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم عن تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[1]، وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير، وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية[2].

الفرع الرابع: مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين كالسيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا، وفي معظم الأحيان –خاصة في الدول النامية– يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة، ... الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يُتفق عليه، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[3].

الفرع الخامس: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

هو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة غالبا ما تكون طويلة الأجل، وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية، وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية إلى سد فجوة الموارد المحلية من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك

1 – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 98.

2 –بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 85.

3 –المرجع نفسه، ص 85.

في مجال البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات واستغلالها لمدة معينة بناء على عقد معين بين الحكومة المضيفة وهذا النوع من الاستثمار، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة[1].

المبحث الثاني: دوافع ومحددات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس جميع الدول على حد سواء على جذب الاستثمار الأجنبي لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو المستدام، كما يعتبر موضوع جذب الاستثمارات من القضايا الأساسية لاسيما بعد موجة الانفتاح الاقتصادي الذي طبع العقد الأخير من القرن العشرين، ومحاولة الكثير من الدول الاستفادة من حركة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، وفيما يلي أهم دوافع الطرفين:

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي[2]: يمكن عرضها من خلال العناصر الأساسية التالية:

أولا: طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف مما يتطلب البحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل الوحدات الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

---

1 – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 98.

2 –عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص ص 53–54.

ثانيا: زيادة العوائد: دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، ويتحقق ذلك من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة.

ثالثا: زيادة المبيعات: مهما كان حجم سوق دولة ما كبيرا، فإنه يبدو صغيرا إذا ما قورن بالسوق العالمية المتكونة من أسواق جميع الدول التي يمكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بأحجام كبيرة فإنه يستوجب البحث عن أسواق أخرى غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حال عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها فإن الشركة تلجأ إلى الإنتاج خارج دولتها.

رابعا: تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة، كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة "[1].

خامسا: تحسين الموارد وضمان توفيرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، ولضمان ذلك تقوم الشركة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به إمكانياتها وتشريعات البلد المضيف.

1 –دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 78.

سادسا: الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

سابعا: حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك. وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد.

ثامنا: السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها، وزيادة حجم تجارتها الدولية، وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة[1].

هذا عن الدوافع الظاهرية، إلا أننا نرى وراء هذه الدوافع الحضارية المشروعة دوافع أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، والدول القوية مدفوعة ومنذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.

الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف:[2] تسعى مختلف الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من

1 –عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص ص 54–55.

2 –المرجع نفسه، ص ص 56–57.

الاستثمار خلال العقود السابقة، وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف البلد المضيف:

أولا: سد فجوة الادخار الاستثماري: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجا إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ولها تكاليف مستقبلية باهضة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بها للبحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل، حيث تتمثل مزاياه في:

01.لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق الاستثمار أرباحا، على عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

02.يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات في حال العكس، وفي كلتا الحالتين يكون الأثر إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار وبالتالي على ميزان مدفوعاته.

ثالثا: زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر فقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار،

وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي، الذي سينعكس حتما أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع.

رابعا: الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

خامسا: الاستغلال الأمل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية، غير أن طاقاتها الإنتاجية الذاتية لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر من الموارد الطبيعية.

سادسا: تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، مما يخلق فرص عمل جديدة تؤدي حتما إلى التخفيض في معدل البطالة، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.

سابعا: نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي.

"إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال فقط، بل في تحويل الأصول غير الملموسة، ومع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز بالتأكيد على عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات"[1].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة المضيفة، حيث تسعى الدول إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة، أن تكون تلك الدول بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع. وتتمثل العوامل التي تعتبر كمحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الفرع الأول: حجم السوق: يعتبر أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب كبر حجم السوق دورا هاما في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك الإمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد كبر حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية والصناعية والزراعية والخدمية، وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح.

1 –عبد الكريم بعداش، المرجع نفسه، ص ص 57–58.

2 – مانويل غيسيان، مرجع سابق ص ص 10–14.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: من العوامل الرئيسية في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتوزع مؤشرات الاقتصاد الكلي بما يشمل:

أولا: التضخم (Inflation): يستخدم عادة كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشير إلى عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي. ويرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلة للاستثمارات.

ثانيا: الكتلة النقدية (Broad Money): تعتبر الكتلة النقدية من أحدث مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية، كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثالث: مؤشرات القطاع الخارجي: تتعدد المتغيرات التي تقيس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بما يشمل:

أولا: درجة الإنفتاح (Openness): أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيودا على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمية خارج حدود الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الإنفتاح التجاري مؤثرا إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: عجز ميزان المدفوعات (Balance of Payment): يشير عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى أن الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رأس المال والأرباح.

الفرع الرابع: مؤشرات الحرية الاقتصادية: تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحرية حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الإدارية ومدى فعالية الحكومة، دورا هاما وفعالا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية. وتختلف درجة مؤشرات الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي بعضها:

أولا: مؤشر الحرية المالية والمصرفية (Fnancial Freedom): يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة المصرفية، حيث أن المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للأفراد والشركات تكون لها مطلق الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع، وإجراء عملياتها بالعملة الصعبة، لذلك يرغب المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي. في حين أن الدول التي تفرض سيطرتها بالكامل على ملكية البنوك والمؤسسات المالية، تقلل من المنافسة بما يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المتوفرة، والعكس تماما في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية.

ثانيا: مؤشر حرية الاستثمار (Investment Freedom): في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يسمح للأفراد والشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول، وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية. في بعض الحالات تفرض الدول بعض القيود على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، حيث يؤدي ذلك إلى تقييدها في الحصول على النقد الأجنبي، مما تضطر تلك الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق. إضافة إلى أن لوائح العمل، وضعف الحوكمة والروتين الحكومي في بعض الدول يؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: ضعف الحوكمة: يقيض ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث أن تفشي الفساد الإداري داخل دوائر الدولة يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود مما يدفع المستثمر الأجنبي إلى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة.

رابعا: حرية حقوق الملكية (Property Rights): يعتبر تقييما لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكيته مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس المؤشر قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. أما في حالة انعدام حرية حقوق الملكية، فإن هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة.

إضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى قد يكون لها تأثير إيجابي أو عكسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقبلة للاستثمارات، مثل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي، ومؤشرات بيئة الأعمال التجارية.

المطلب الثالث: حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين.

وفيما يلي أهم الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الفرع الأول: الحوافز المالية والتمويلية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جلب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، حوافز تمويلية، وحوافز أخرى[1].

أولا: الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

ثانيا: الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تامين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

ثالثا: الحوافز الأخرى: وتشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن

1 –منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 120.

الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع[1].

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية

الجزائر واحدة من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية من أجل تحسين مناخ الاستثمار بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: جهود تحسين مناخ الاستثمار

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعاملين، يتمثل العامل الأول في التطورات والظروف التي شهدتها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، والعامل الثاني في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستويين السياسي والاقتصادي.

الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات ما بعد عام 1990إلى غاية 1998

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين، مجسدة قطيعة مع المرحلة السابقة، مما فتح صفحة جديدة في التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت هذه الإصلاحات على عدة جوانب أهمها الجانب الاقتصادي، حيث لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في عام 1989 للحصول على التمويل في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

[1] – المرجع نفسه، ص ص 120–121.

أولا: مضمون برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية: تنطوي هذه البرامج على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات، وذلك بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي الداخلي (معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة، معدل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) والخارجي (رصيد ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، واحتياطات الصرف)، والتي تعتبر من أهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وحسب البنك الدولي فإن تحقيق النمو المنشود مرهون بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن السياسات المالية والنقدية السليمة من شانها خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية[1].

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربعة اتفاقات امتدت على طول الفترة (1989–1998) على النحو التالي:

01.اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في أوت 1989: استفادت عبره الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار.

02.اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في سبتمبر 1991: أقر هذا الاتفاق على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار (لكن لم ينفذ بشكل تام أي أن الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كله).

03.اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لعام 1994: قدرت المساندة المالية لصندوق النقد الدولي بمبلغ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من جويلية 1994 إلى جوان 1995.

[1] -Banque Mondiale, "le défit du développement", rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.

04.اتفاق التعديل الهيكلي للفترة (أوت 1995 إلى غاية أوت 1998): استكمالا للاتفاق السابق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار.

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات تتلخص في: تحرير الأسعار، السياسة المالية، السياسة النقدية، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1998 إلى غاية 2008)[1]

لقد أعقبت البرامج السابقة برامج إصلاح ذاتية، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) والذي رصد له مبلغ 07 مليار دولار، حيث هدف إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير قطاع الزراعة. وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009) والذي رصد له مبلغ 55 مليار دولار ويهدف أساسا إلى استكمال الإصلاحات السابقة، وتطوير الهياكل القاعدية.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004):

يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، لتحسين المستوى المعيشي والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وتطبيقا لبرنامج الحكومة فغنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

1 – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 138.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009):

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد من خلال نتائج عدة نذكر منها على الخصوص:

*استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار منها حوالي 30 مليار دولار من الإنفاق العمومي.

*نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طول السنوات الخمس.

*تراجع في نسبة البطالة من 29% إلى 24%.

*إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700000 مسكن.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي، فقد كيفت الحكومة مقاربتها قصد:

-استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

-تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010:

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من (1990–2010) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيمة	40	80	30	.....	.....	25	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	260	606.6	291.7	438	1065	633.8	881.90
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا خاصة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1995 بسبب الظروف الأمنية آنذاك، إلا أنه بدأ في الارتفاع تدريجيا ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2846.5 مليون دولار بفعل السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر التي أدت إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، ثم انخفض بفارق 646 مليون دولار خلال سنة2010 بسبب تذبذب أسعار النفط.

المطلب الثاني: قوانين وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد اقتناع الدول النامية ومنها الجزائر بعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية دون اللجوء للاستثمار، لجأت الجزائر إلى تبني سياسات إصلاحية تضمنت مجال

الاستثمارات، ومن بين هذه الإصلاحات الإصلاح القانوني، وذلك من خلال تشريع قوانين الاستثمار وتعديل البعض منها وإلغاء البعض الآخر، وتضمنت هذه القوانين مجموعة من الحوافز المتنوعة قصد تشجيع الاستثمار في الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: تقنين الاستثمار الأجنبي

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد، وما مدى توفره على جملة من الإغراءات المنافسة لتشريعات قدمتها بلدان إقليمية على الأقل، وفيما يلي عرض للإطار التشريعي للجزائر في مجال الاستثمارات[1].

أولا: قانون النقد والقرض لسنة 1990: شهد برنامج الإصلاحات الذي أقره البرلمان لحكومة بلعيد عبد السلام عدة مبادرات إصلاحية جريئة، لذلك فقد أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة انعكست في القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، فحدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار "الباب مفتوح"، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين:

01.في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

1 –عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص 106.

02.في المجال الاستثماري[1]: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستثمر في النشاطات غير المخصصة للدولة بصراحة، بمعنى النشاطات غير المحتكرة من قبل الدولة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في:

-تحمل الرأسمال الأجنبي جزء من تمويل التنمية.

-إنشاء وترقية مناصب الشغل.

-ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية.

-فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

-يمكن للرأسمال الأجنبي أن يأخذ شكلين، غما مباشر أو مختلط، وهذا يتأكد من خلال التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنصيب معين، كما يضمن تحويل الأرباح والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، كما أنها تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان.

-يؤكد القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي.

-يتخلى نهائيا عن التفريق بين المقيمين وغير المقيمين مقرا بذلك مبدأ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

1 -عبد الرحمان تومي، المرجع نفسه، ص ص 111-112.

-يقوم بنك الجزائر بالحرص والسهر على تطبيق القوانين التنظيمية، ويضمن حقوق المستثمرين الأجانب المتعلقة بالتأميم ونزع الملكية[1].

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/93[2]: كانت أواخر سنة 1993 من أصعب المراحل الزمنية التي مرت بالجزائر، وفيها صدر هذا المرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، ألغى هذا المرسوم كل القوانين السابقة له والمتعلقة بالاستثمار، ووضع نظاما موحدا لتنظيم الاستثمار في الجزائر، وبالتالي جاء هذا القانون بهدف توفير البيئة القانونية لاستقطاب الاستثمار الخاص وذلك من خلال حرية الاستثمار، فبالرجوع إلى مواد هذا القانون نجد أن المشرع لم يحدد نسبة معينة لمساهمة الطرف الأجنبي وبالتالي بإمكان هذا الأخير تملك المشروع الاستثماري كاملا أي بنسبة 100 بالمائة، بالإضافة إلى إعطاء المستثمر الحرية في تحويل أرباحه. ومن أهم ما جاء به هذا القانون أيضا مبدأ المساواة في المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات وبالتالي عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والوطني.

تضمن هذا المرسوم عددا معتبرا من الحوافز تمحورت عموما حول إعفاءات جبائية متعلقة بإنجاز المشروع الاستثماري وإعفاءات جبائية على أرباح الشركات وقسمها إلى نظام عام وأنظمة خاصة، كما منح ضمانة التحكيم التجاري الدولي في حال وجود اتفاقية بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.

كما نص هذا المرسوم على إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تتمثل مهمتها أساسا في المساعدة على استيفاء الإجراءات اللازمة لإنجاز الاستثمار.

1 – عبد الرحمان تومي، المرجع السابق، ص 112.

2 –مقراني خلود، الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01، ص 67.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدورهن وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ثالثا: الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم:[1] جاء هذا الأمر بعد فشل المرسوم التشريعي 12/93 وعدم تحقيقه للأهداف المرجوة منه بسبب الأزمة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، وألغى هذا الأمر المرسوم التشريعي سالف الذكر، وجاء هذا الأمر ليؤكد على:

-توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار عمليات الخصخصة.

-أكد الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة (حسب نص المادة 15) أي أنه نص على استقرار التشريع.

-تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية، والمزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

1 -عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص ص 148-149.

-بناء على هذا الأمر أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار هي[1]:

01.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: جاءت لتحل محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بفرص الاستثمار، وتوجيههم، ومتابعتهم.

02.وزارة المساهمة وترقية الاستثمار: تقترح استراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.

03.الشباك الوحيد: موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالاستثمار، كمكتب الوكالة ذاتها، ومكاتب إدارة الجمارك والمصرف المركزي، والسجل التجاري والضرائب، والتهيئة العمرانية والبيئة، والأملاك الوطنية، ويهدف أساسا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

رابعا: الأمر رقم 06/08 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006: جاء معدلا ومتمما للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية:

-تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين الخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.

-تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق (محددة وموحدة لكل المشاريع).

1 -حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 149.

-إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتكون من ثمان وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يضطلع بإعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.

-مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والمواد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

إضافة إلى كل ما تم ذكره في هذا الإطار التشريعي فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، ومنها ما تعلق بتجنب الازدواج ومحاربة التهرب الضريبيين فقد بلغت 24 اتفاقية.

الفرع الثاني: ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال القراءة والتحليل للمنظومة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تؤكد على مراعاة المصالح المشتركة بين الجزائر وبين الطرف المتعامل معها والتي تبرز في الحقيقة عامل الثقة الواجب توفره، خاصة على مستوى[1]:

-الضمانات التي تقدمها الدولة لصاحب الاستثمار الوافد.

-الالتزامات الدولية الناجمة بفعل الاتفاقيات المبرمة.

-اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة أو التحكيم الدولي.

1 -عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص ص 130-131.

أولا: الضمانات الممنوحة:

الملاحظ على محتوى النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة ما جاء في قانون النقد والقرض 10/90، والمرسوم التشريعي 19/93 وما بعدهما من قوانين سواء كانت مكملة أو معدلة، أنها جميعها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فهي تعمل على حمايته من خلال تمكينه من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي وتقاسم المنفعة معه، على اعتبار أنه قد أصبح أحد العوامل الأساسية كشريك في تحريك عملية التنمية وتجسيد مبدأ التعاون والشراكة مع الخارج.

وجاء نص الأمر رقم 03/01 (الباب الثالث منه بعنوان "الضمانات الممنوحة للمستثمرين") ليؤكد ذلك، حيث تعرضت المواد من 14 إلى 17 منه بشكل مفصل إلى هذه الضمانات.

ثم جاء الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض (الباب الرابع تحت عنوان "الترخيص والاعتماد") لاسيما المواد من 84 إلى 88 منه، وكذا المواد من 125 إلى 127 منه التي تضيف كلها وزنا جديدا بأكثر أهمية لتلك الضمانات[1].

يمكن تلخيص مختلف الضمانات التي تضمنتها التشريعات الجزائرية فيما تعلق بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

*مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والمستثمر على حد سواء.

*إلغاء التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.

*ثبات القانون المطبق على الاستثمار.

1 -أنظر القانون رقم 03/05 المعدل والمتمم، الصادر في مارس 2005، من قانون المحروقات.

*ضمان حرية تحويل رأس المال والأرباح.

*فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الضمانات سوف تعمل على خلق جو من الثقة والارتياح من طرف الشريك الأجنبي، وهو ما تحرص الجزائر حرصا شديدا على تفعيله في أرض الواقع.

ثانيا: الالتزامات الدولية للجزائر[1]

إن ما قدمته الجزائر على المستوى المحلي من ضمانات عبر مختلف القوانين تعتبر حوافز فعلية، لكنها في حقيقة الأمر غير كافية لوحدها لإثبات الحماية، مما جعلها توفر التزامات دولية تشجع من خلالها الاستثمار الأجنبي على القدوم وتوفير الحماية اللازمة له من خلال الاتفاقيات المبرمة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

-على المستوى الثنائي فقد بلغت منذ سنة 1991 إلى غاية سبتمبر 2003 أكثر من 40 اتفاقية موزعة على مختلف الدول عبر العالم، بداية مع الاتحاد الاقتصادي بلجيكا لكسمبورغ (U.E.B.L) في 21 أفريل 1991، إيطاليا، أمريكا، حيث تتفق كلها على الحماية والترقية المتبادلة للاستثمارات الأجنبية إلى آخر اتفاقية ثنائية مع السودان وكذا مع ليبيا، حيث أن مدة صلاحية أغلب هذه الاتفاقيات تتراوح ما بين 05 إلى 20 سنة.

-كما شهدت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعددة الأطراف هي الأخرى تطورا ملموسا، ابتداء بالأمم المتحدة، مرورا بإنشاء الوكالة المتعددة لضمان الاستثمار (AMGI) بالاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بفالونسيا في 22 أفريل 2002، والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من 01 سبتمبر 2005 بالإضافة إلى عدة بروتوكولات واتفاقيات ملحقة، تعمل كلها على تدعيم الثقة وإبعاد شبح

1 -عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 132.

المخاطر المتعلقة بنزع الملكية والمصادرة وما إلى ذلك، كفسخ العقود والنزاع المسلح والعصيان المدني، والاضطرابات السياسية وتخفيض العملة وغيرها.

ثالثا: الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي[1]

لقد اهتم التشريع الجزائري خاصة مع مطلع التسعينات بالضمانات الأساسية المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته اهتماما بالغ الأثر، حيث تمثل إلى جانب الضمانات والالتزامات الدولية الإقرار بالتحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات المحتمل وقوعها.

وتدل هذه الإجراءات على رغبة السلطات الجزائرية في تهيئة ذلك المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكي واستمرار الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر

إن المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر سواء أكانت عربية أو أجنبية 80% منها ترقى إلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات، والباقي منها يندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترق إلى درجة تعدد الجنسيات، إلا بعض المؤسسات التي يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقا لتعاقدات واتفاقيات بين الدول، ويمكن عرض الدول التي تعمل مع الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية على النحو التالي:

الفرع الأول: الدول العربية: تستحوذ جمهورية مصر العربية على أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة نحو الجزائر خلال سنة 2008، حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53.16%، باحتضانها لأكبر مخزون من هذه الاستثمارات بنسبة

1 –عبد الرحمان تومي، المرجع نفسه، ص ص 132–133.

45.5% من إجمالي مخزون الاستثمارات البينية الجزائرية عربيا خلال الفترة 1988-2008، ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 44%، باحتضانها لمخزون من هذه الاستثمارات بنسبة 32.3%، أما الحصة الثالثة فهي لصالح الكويت بنسبة 06%، ثم تليها السعودية بنسبة 1.85%، أما باقي الدول العربية (الأردن، تونس، ليبيا، المغرب، سوريا، قطر، الإمارات، البحرين، لبنان، فلسطين) فلم يتجاوز مخزون الاستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.

الفرع الثاني: الدول الأجنبية: لقد تعددت الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سيتم الاعتماد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIM AINVEST خلال سنة 2008 عن الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2008)[1]، وتعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات، وأهم شركاتها المستثمرة في الجزائر هي:

Schlumberger, Philips, Amocco, Mobil, Arco…

إضافة إلى قطاعات أخرى مثل شركة Pfiser الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة Gcc المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70% من رأسمال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة، وشركة Cisco Systeme المختصة في صناعة البرامج الإلكترونية، كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار.

أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، فقد أمضت الجزائر من اتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول من جنوب الاتحاد الأوروبي هي: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 19702 مليون أورو، والاستثمارات الإسبانية

[1] -ANIMA INVESTINMED RAPPORT, 2008, P 89.

1015 مليون أورو، أما إيطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون أورو، وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (Ropsol) و(Cepsa) الإسبانيتين، و(Agip) و(Sayrameniv) الإيطاليتين، و(Total) و(Gdf) الفرنسيتين.

بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008، وأهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي:

-في المجال المالي:

BNP.ParisPas, Societe Generale, Calyon, Getelem, Cardif, Cras, avoye, Geos, Hiram finance

-في مجال السياحة والنقل: Accor, CMA, CGM, Daker.

-في مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour.

-في مجال الاتصالات : Alcatel Telecom, Laposte, Safercom.

- في مجال الصناعة الغذائية:Danone, Castel, Bel.

-في مجال الطاقة -: BTP et Construction, Razal, Vinci, Suez.

-في مجال الصناعة : Bouygnes, Lafrage, Michelin, Sanof, Aventis.

-في مجال وسائل النقل : Reneult, Peugeot, Citroen.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان

الجدول رقم (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان:

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشاريع بالمليون دينار
أوربا	324	301.997
الاتحاد الاوربي	272	271.118
فرنسا	121	39.376
آسيا	48	513.688
أمريكا	16	27.490

البلدان العربية	290	835.745
إفريقيا	01	4.510
أستراليا	01	2.954
الشركات متعددة الجنسيات	14	2.600
المجموع	**1087**	**1.999.478**

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، تقرير 2009

من الجدول أعلاه يتضح أن الدول الأوربية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا بـــ 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينـــار ثم تليها الدول العربية بـــ 290 مشروعا بقيمة 835.745، وهي تحتـــل المرتبـــة الأولـــى بالنسبة لقيمة المشاريع، ثم آسيا بـــ 48 مشروعا، ويبقـــى حضـــور دول إفريقيـــا وأمريكـــا وأستراليا ضعيف في الجزائر.

خلاصة الفصل:

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل مثل: القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، قطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلومات والتكنولوجيات الجديدة، ذلك أن ثمة جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية.

خاتمة الدراسة

خاتمة:

ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات الأجنبية والدول، وزاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة بالنظر لكونه الأداة الأفضل ضمن مختلف أشكال التمويل الخارجي وللمنافع التي يوفرها للدول المضيفة، حيث أنه فضلا عن دوره في تراكم رؤوس الأموال، فهو يساهم في رفع كفاءة رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية صادراته، وبالتالي فهو يؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت اختيار وتوظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المناسبة لاقتصادياتها.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي دفعتها الظروف الاقتصادية الصعبة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية مكملة للمصادر المحلية، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية من أجل تحسين بيئتها الاستثمارية.

وهذا هو السبب الذي دفعنا أن نبحث في موضوع الدراسة محاولين الإجابة على هذا السؤال الواضح والمحدد:

إلى أي مدى أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

صياغة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة:

-بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بالهدف الحقيقي للإصلاحات الاقتصادية: من خلال دراستنا رأينا فعلا أن الهدف الحقيقي لها هو التركيز على التحكم في المتغيرات الاقتصادية من أجل الوصول إلى توازنات مالية ونقدية التي تعتبر من أهم المحددات الاقتصادية لخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-أما بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بتوفير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لبيئة تشريعية ومؤسساتية مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أظهرتها الدراسة فعلا من خلال كل تلك المشاريع والمراسيم والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تلعب دور الحافز الحقيقي لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير مختلف الضمانات التي من شأنها حماية المستثمر الأجنبي.

-أما عن الفرضية الثالثة فحقيقة رأينا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لا يتوافق مع حجم الإجراءات المتخذة من أجل استقطاب هذه الاستثمارات، وبالتالي فهذه الإجراءات غير كافية أو مؤهلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة:

ومن خلال دراستنا الوصفية لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

من جهة عامة: باتت حركية رؤوس الأموال الدولية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة في عالم اليوم غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق وفق دوافع معروفة في وجود فرص استثمارية حقيقية ومناخ استثماري محفز، فعملية تقييم المناخ الاستثماري تعتبر من أهم العوامل الداعمة في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي من عدمه.

ومن جهة خاصة:

-من الناحية التشريعية فقد تمكنت الجزائر من إرساء قواعد منظومة تشريعية ومؤسساتية جد مقبولة ومهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن يبقى ضرورة التعامل معها بقدر أهميتها وقيمتها.

-تظهر الجرأة الكبيرة للجزائر في إصلاحاتها الاقتصادية عودة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، مما يجعلها أكثر تأهيلا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-إن ما يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو تلك العقبات الإدارية (البيروقراطية)، التي تقتضي من الحكومة الإسراع في إزالتها وتبديلها بإجراءات تكون أكثر سلاسة وسهولة وأكثر عملية.

-مما لا شك منه أن الاستثمار الأجنبي المباشر صار من أولويات أي حكومة على اعتبار أنه أحد أفضل موارد رأس المال الأجنبي.

- تبحث الحكومة الجزائرية عن بدائل استراتيجية فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، من خلال تثمين هذا القطاع، وتعزيز مساهمته في قطاعات أخرى، مع استكمال سياسة الإصلاحات المالية والنقدية، لضمان الاستقرار الاقتصادي واندماجه في الاقتصاد العالمي.

-تسعى الحكومة للالتزام بما تم الاتفاق عليه في المعاهدات الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.

-تعمل الجهات الوصية على تحرير كل من المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، من خلال تطوير الإدارة، وتغيير ذهنيات وسلوكيات الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ.

المصادر والمراجع

المراجع:

أ.الكتب:

1 نجم حيدر، جليل كامل غيدان: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (الواقع والطموح).

2 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصـــادي، ط1، دار الرايـــة، الأردن، 2013.

3 جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، المنتـــدى الثقـــافي شـــومان، الأردن، ماي 1996.

4 جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقريـــر الإتجاهـــات الاقتصـــادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياســـية والإســـتراتيجية، القـــاهرة، مصـــر، 2005.

5 حامد عبد المجيد دراز، السياسات الماليـــة; الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر، النشـــاط الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

6 دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

7 سيد البواب، برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محاورهـــا وتحليلهـــا وتأثيرها، دار البيان، مصر، ط2، 2002.

8 صفوت محي الدين محمود، القطاع المالي وأثره على التنمية، مسح نظري مع الإشارة للتجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، تحرير جودة عبد الخـــالق وهناء خير الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

9 صلاح الشناوي، إدارة الإنتاج والتطور التكنولوجي، دط، مركز الإســـكندرية للكتـــاب، مصر.

10 عبد الحميد عبد المطلب النظرية الاقتصادية _تحليل جزئي وكلـــي، الـــدار الجامعيـــة، مصر، 2007.

11 عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.

12 عبد الفتاح الجبالي، البعد الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي، 09 أوت 2023.

13 عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2008.

14 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.

15 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

16 عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.

17 عوض الله صفوت عبد السلام، البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

18 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2003.

19 محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، ط01، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2009.

20 محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، 1992.

21 مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب.الأطروحات:

1 البشير سي عفيف، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة حسب نموذج الجاذبية–، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2015–2016.

2 حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومناجمنت، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية والدولية، 2010–2011.

3 خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة

(1990–2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

4 راضية أسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1.

5 سميرة دراني، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010–2011.

6 عامر جمعة محمد، سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.

7 عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

8 علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005–2006.

9 محمد لموتي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر _دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015–2016.

10 ميرة عثماني، أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والثاني على مناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019–2020.

11 وهيبة خالفي، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

جـ.إصدار المنظمات والمؤسسات الدولية:

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل في الجزائر**، 2002.

2 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مارس 2008.

3 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

4 المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المؤرخ في 05 شوال 1426 هـ الموافق لـ 07 نوفمبر 2005، يعدل ويتمم المرسوم رقم 2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق لـ 28 يونيو 2000.

5 إسماعيل محمد، جمال قاسم حسن، كريم زايدي، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (41) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2022، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

6 صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، 2009.

7 Banque Mondiale, "le défit du développement", rapport sur le développement dans le monde, Washington, 1991.

8 القانون رقم 03/05 المعدل والمتمم، الصادر في مارس 2005، من قانون المحروقات

9 ANIMA INVESTINMED RAPPORT, 2008

د.المجلات والجرائد والمقالات والدوريات والملتقيات والمؤتمرات الدولية والندوات:

1 أحمد موفق، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 80، 2010،

العراق.

2 أم الخير السوفي (جامعة الجزائر2)، السياسات الاقتصادية والإجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد02، العدد03، سبتمبر 2020.

3 إيمان بوقفصة(جامعة العربي التبسي بتبسة)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية** ISNN :2543-3911 – العدد الثالث/ مارس 2018.

4 جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية، 1998-2015، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، المجلد رقم 03، العدد 02، 2019.

5 حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014.

6 حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية (سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

7 خلود مقراني، الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01.

8 سامية زبوج، الفقر في المجتمع الجزائري، قراءة تحليلية للأوضاع، **مجلة آفاق لعلم الاجتماع**، المجلد9، العدد1، جويلية 2019.

9 طارق بن خليف، الطالب. مبخوتي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2015.

10 عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، مركز البصيرة، الجزائر، 2006.

11 عزيزة بن سمية، توجه السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسة النقدية والمؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 نوفمبر 2010.

12 فتيحة بكطاش، مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، العدد 21، جوان 2014.

13 لخضر مرغاد وفطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 13، جوان 2013.

14 مانويل غيسيان، دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي، في ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1994.

15 محمد بن ذهبية، الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية من (1990–20021)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 19، العدد 32، مقال منشور بتاريخ 11–06–2023.

16 محمد بن ذهيبة، (جامعة خميس مليانة –الجزائر)، الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر، مقال منشور في **مجلة الإقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد19، العدد32، 2023.

17 معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، المجلد 28، العدد 02، 2014م_1435هـ).

18 منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 02.

19 مهران حسني، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد 08، العدد 01، 2000.

20 ناصر عبد الناصر، سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا، 2005.

21 ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،

المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يـــومي 15-16 نوفمبر 2011.

22 نبيلة عرقوب، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراســـة قياســـية للفترة(1980-2010)، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلـــد 02،العـــدد 28، 2013.

23 هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خـــلال الفتـــرة 2001-2019، **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**، العدد 05، جانفي 2020.

24 يسمينة صدوقي، بلاهدة مديحة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية-31(2)**، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

مواقع الإنترنت:

1 http://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/286

2 https://www.researchgate.net/publication/375414662_alaslah_alaqtsady_kalyt_ldm_altshghyl_fy_aljzayr_drast_qyasyt1990-2021

3 https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/909885.aspx

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحـــــة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من (1990–2010)	**74**
02	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان	**85**

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحـــــة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة الدراسة	01
الفصل الأول: ماهية الإصلاحات الاقتصادية	
تمهيد	07
المبحث الأول: مفهوم الإصلاحات الاقتصادية	07
المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي	09
الفرع الأول: التعريف اللغوي	09
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي	10
المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي	12
المطلب الثالث: مستويات الإصلاح الاقتصادي	14
المبحث الثاني: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي	15
المطلب الأول: التثبيت الاقتصادي	15
الفرع الأول: السياسات المالية	16
الفرع الثاني: السياسة النقدية الائتمانية	17
الفرع الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملية	19
المطلب الثاني: التكيف الهيكلي	20
المطلب الثالث: البعد الإجتماعي	22
المبحث الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية	23
المطلب الأول: آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفقر وتوزيع الدخل	23

الفرع الأول: تعريف الفقر	24
الفرع الثاني: الفقر وتوزيع الدخل	25
الفرع الثالث: واقع ظاهرة الفقر في الجزائر	26
الفرع الرابع: السياسات الاقتصادية المتخذة لمكافحة الفقر في الجزائر	28
المطلب الثاني: آثار الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي	31
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	31
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	32
الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي	33
الفرع الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل	36
الفرع الأول: الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر	37
الفرع الثاني: أهم برامج التشغيل في الجزائر	39
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية 1990-2008	
تمهيد	46
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	47
الفرع الأول: التعريف اللغوي	47
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي	48
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه	49
الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي	49
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي	51
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	53

الفرع الأول: الاستثمار المشترك	53
الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي	57
الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة	58
الفرع الرابع: مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع	59
الفرع الخامس: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة	59
المبحث الثاني: دوافع ومحددات وحوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	60
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	60
الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي	60
الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف	62
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	65
الفرع الأول: حجم السوق	65
الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	66
الفرع الثالث: مؤشرات القطاع الخارجي	66
الفرع الرابع: مؤشرات الحرية الاقتصادية	67
المطلب الثالث: حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	68
الفرع الأول: الحوافز المالية والتمويلية	69
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2008	68
المطلب الأول: جهود تحسين مناخ الاستثمار من خلال الفترة 1990-2008	70
الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات ما بعد عام 1990إلى غاية 1998	70
الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1998 إلى غاية 2008)	72
المطلب الثاني: قوانين وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر	74
الفرع الأول: تقنين الاستثمار الأجنبي	75
الفرع الثاني: ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80

المطلب الثالث: أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر	83
الفرع الأول: الدول العربية	83
الفرع الثاني: الدول الأجنبية	84
خلاصة الفصل	87
خاتمة الدراسة	89
قائمة المراجع	93
قائمة الجداول	101
فهرس المحتويات	103
ملخص الدراسة باللغة العربية	107
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	108

ملخص:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وزيادة حركة السلع والخدمات وزيادة حجم التدفقات المالية. الشيء الذي أدى بالدول النامية إلى إجراء إصلاحات شاملة تستهدف من خلالها التأثير على اقتصادياتها وجعلها تتلاءم ومختلف التطورات والتحولات التي تعرفها أوضاعه الداخلية وتواكب في نفس الوقت تطورات الاقتصاد العالمي في ظل آليات السوق وحرية التبادل وانتقال رؤوس الأموال. ونظرا لذلك قامت الجزائر كباقي الدول بإصلاحات عميقة، شملت الجانب الاقتصادي والسياسي وقطاع العدالة، من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي وإشراكه في مسار التنمية، غير أنه ورغم جهود تهيئة مناخ استثماري ملائم، لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر ضعيفا مقارنة مع باقي دول العالم، الأمر الذي استوجب بذل المزيد من الجهود من أجل استقطابه وإشراكه في إحداث النمو المستهدف.

كلمات مفتاحية:

الإصلاحات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract

The foreing direct investment represents one of the variables that influence the evolution and development of countries, it is alsoan index of the openness of the economy and its ability to deal and cope with the global developments within the globalization control and the increasing shift towards the market mechanism as well as the increase of the movement of goods and services and the growth of the financial flow's size. Consequetly, developing contries were led to undertake comprehensive reforms which seek to influence their economies and make them compatible with the developments and trnsformations defined by the market's internal situations. The reforms aim, as well, to keep those economies in pace with the international economy's developments under the light of the market mechanisms and the trade and capital movement's freedom. Given that Algeria like other countries, has adopted dramatic reforms, including economic, political and judicial sectors, in order to attract foreing investments and involve them in the course of development. However, and despite the efforts to create a favourable investment climate, the volume of foreing investment flows to Algeria remains weak compared to other countries. The latter fact has necessitated more efforts to attract the foreing investments and involve them in creating the target growth.

Keywords:

Reforms, Foreing direct investment, Investment climate, Economic grouth, Algeria.